

المشترك اللفظي:

عرّفه ((أهل الأصول بأنه اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة))^(١) ، مثل لفظة (الجبل) الذي يدل على أكثر من معنى: ما علا من الأرض، وسيد القوم وعالمهم، ولفظة (البلد) الذي يدل على: مكة، وكل قطعة من الأرض العامرة، والتراب، والدار، وغيرهما من الألفاظ.

واختلف القدماء في ورود المشترك اللفظي؛ فذهب بعضهم إلى إنكاره بتاتا، وعمل على تأويل أمثله بان جعل المعنيين حقيقيا والآخر مجازيا، وعلى رأس هذا الفريق ابن درستويه، وذهب فريق آخر إلى كثرة وروده وضرب له عددا كبيرا من الأمثلة، ومن هؤلاء الأصمعي والخليل وسيبويه وأبو عبيدة وأبو زيد الأنصاري وابن فارس وابن مسعدة والثعالبي والمبرد والسيوطي^(٢).

والحق أن كلا الفريقين أسرف فيما ذهب إليه، وبعد عن جادة الصواب؛ إذ لا معنى لإنكار المشترك اللفظي لو روده في الأساليب، ولا معنى للمغالاة في رواية أمثلة له فيها من التعسف والتكلف، فالذين تأولوا أمثله على أنها من الحقيقة والمجاز كلها نظروا إليها نظرة تأريخية، أما الآخرون فنظرتهم وصفية واقعية، فبحثوا في الكلمات ومعانيها في عصر خاص^(٣).

(١) المزهر: ١/٢٩٢.

(٢) فقه اللغة (وافي): ١٤٦.

(٣) في اللهجات العربية: ١٦٦.

ونظر أبو علي الفارسي إلى الموضوع نظرة معتدلة، فقال ((اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي أن لا يكون قصدا في الوضع ولا أصلا ولكنه من لغات تداخلت، أو تكون كل لفظة تستعمل بمعنى ثم تستعار لشيء فتكثر وتغلب فتصير بمنزلة الأصل)) (١).

عوامل نشأة المشترك اللفظي:

١- الانتقال من الحقيقة إلى المجاز، وهو أهم العوامل، وإليه يمكن أن يعزى معظم اختلافات المعاني وتغيرها، وقد يكون هذا الاستعمال المجازي نشأ من غير قصد لتوضيح معاني المتكلم نحو: رأس الإنسان، ورأس الجبل، ورأس النخلة، ورأس الحكمة، ولا يعنون بكلمة رأس في الاستعمالات سوى الجزء الأعلى البارز (٢)، وكلمة (العين) تدل في الأصل على عضو الإبصار عند الإنسان والحيوان، وهي من الأسماء القديمة في اللغات الجزرية، أما العربية ففيها زيادة على هذا المعنى، ومن معانيها الدينار، وعين الركبة، وعين الماء، وعين الشمس، وهذه كلها تدل على التشبيه بالعين في الاستدارة (٣).

٢- اللهجات: نرى أن بعض اللهجات تستعمل كلمات متحدة الصورة في معانٍ مختلفة، فأحدى القبائل تستعمل كلمة في معنى من المعاني في حين أن قبيلة أخرى تستعملها في معنى آخر، فمثلة كلمة (الهجرس)

(١) المخصص: ٢٥٩/١٣.

(٢) في اللهجات العربية: ١٦٧.

(٣) فصلا، فقه العربة: ٣٢٦-٣٢٧.

تعني القرد في الحجاز، وتعبر عن الثعلب عند تميم، ثم جاء جامعو اللغة وذكروا لنا معنيين لهذه الكلمة الواحدة، ومن الأمثلة الأخر أن عامة العرب تطلق على الذئب (السَّرْحان) و(السَّيْد) وهاتان الكلمتان تطلقان على (الأسد) عند هذيل.

٣- اقتراض الألفاظ من اللغات المختلفة : فرما كانت اللفظة المقترضة تشبه في لفظها كلمة عربية لكن لها دلالة مختلفة مثل كلمة (الحُبّ) بمعنى الوداد، وهو حب الشيء و(الحُبّ) بمعنى الجرة التي يجعل فيها الماء، والمعنى الأول عربي أصيل، أما الثاني، فهو مستعار من الفارسية لكلمة مماثلة تماماً في اللفظ العربي، و(السُّور) بمعنى الحائط، و(السور) بمعنى الضيافة، والمعنى الأول عربي أما الثاني فهو فارسي^(١).

٤- التطور في أصوات الكلمة: قد تكون هناك كلمتان كانتا في الأصل مختلفتي الصورة والمعنى ثم حدث تطور في بعض أصواتها، فاتفقت مع الكلمة الأخرى في أصواتها، وأصبحت الصورة المتحدة أخيراً مختلفة في المعنى، مثال ذلك: (الفرّوة) بمعنى جلدة الرأس والغنى، وأصل المعنى الثاني هو (الثروة)، أبدلت الثاء فاء، و(دعم الشيء: قواه) و(دعمه: دفعه وطعنه) وأصل الكلمة بالمعنى الثاني هو (دَحَم)، فقد تطورت هذه الحاء إلى عين بسبب مجاورتها للذال المجهورة فقلبت إلى نظيرها المجهور وهو العين، فصارت (دعم)، والتبست بكلمة (دعم) بمعنى (قوى)، فنشأ الاشتراك اللفظي في هذه الكلمة^(٢).

(١) فصول في فقه العربية: ٣٢٩-٣٣١، فقه اللغة (وافي): ١٤٧.

(٢) نفسه: ٣٣٢، نفسه: ١٤٨.

والمشترك اللفظي ، لا وجود له في واقع الأمر ، إلا في معجم لغة من اللغات ، أما في نصوص هذه اللغة واستعمالاتها ، فلا وجود إلا لمعنى واحد ، من معاني هذا المشترك اللفظي . وفي ذلك يقول أولمان : « كثير من كلماتنا له أكثر من معنى ، غير أن المؤلف هو استعمال معنى واحد فقط ، من هذه المعاني في السياق المعين ؛ فالفعل : (أدرك) مثلا ، إذا انتزع من مكانه في النظم ، يصبح غامضا غير محدد المعنى ، هل معناه : (لحق به) أو (عاصره) ، أو أنه يعنى : (رأى) أو (بلغ الحُلْم) ؟ إنه التركيب الحقيقي المنطوق بالفعل ، هو وحده الذى يمكنه أن يجيب عن هذا السؤال ؛ فإذا تصادف أن اتفقت كلمتان أو أكثر ، في أصواتها اتفاقا تاما ، فإن مثل هذه الكلمات ، لا يكون لها معنى البتة ، دون السياق الذى تقع فيه (٨٢) » .

وإلى مثل هذا أيضا ، يذهب فندريس ؛ فيقول : « إننا حينما نقول بأن لإحدى الكلمات ، أكثر من معنى واحد (homonymie) في وقت واحد ، نكون ضحايا الانخداع إلى حد ما ؛ إذ لا يطفو في الشعور من المعاني المختلفة ، التى تـلـ عليها إحدى الكلمات ، إلا المعنى الذى يعنيه سياق النص ، أما المعاني الأخرى ، فتمحى وتتبدد ولا توجد إطلاقا ؛ فنحن فى الحقيقة نستعمل ثلاثة أفعال مختلفة ، عندما نقول : (الخياط يقصّ الثوب) أو (الخبر الذى يقصّه الغلام صحيح) أو (البدوى خير من يقصّ الأثر) ، فإننا نستعمل فى الواقع ثلاث كلمات ، لا يربطها بعنقها ببعض أى رباط ، لا فى ذهن المتكلم ، ولا فى ذهن السامع .

وقد أدّت كثرة المشترك اللفظي في العربية ، إلى ذبوع ظاهرة « التورية » فيها ، وهي عبارة عن استخدام الألفاظ المشتركة ، في معان غير متبادرة منها . وكذلك استخدمه بعض الناس ، حيلة للخروج من اليمين المكره عليها ؛ فقد ظن هؤلاء إذا أقسموا يمينا على شيء ، أنهم يرضون ضمائرهم بالقصد إلى معنى ، غير ما يفهمه السامع ، فإذا قال إنسان : والله ما سألت فلانا حاجة قط ، فإنه يقصد في نفسه من لفظ : « حاجة » ، معنى آخر غير الشائع لهذه اللفظة . و « الحاجة » ضرب من الشجر له شوك ، وهذا هو المعنى الغامض ، الذي يقصد إليه الخالف هنا . وقد ألف ابن دريد كتابه : « الملاحن » لهذا الغرض ، وجمع فيه نحواً من أربعمئة كلمة ، من كلمات الحيل في القسم ، من المشترك اللفظي في العربية (٨٤) .

(٨٣) اللغة لفندريس ٢٢٨

(٨٤) انظر : لحن العامة والتطور اللغوي ٧٨